الامثلة المتقدمة والبصريون يقولون هنا كما قالوا فيما تقدم وربما
اوهم كلام الشارح خلاف ذلك فان التقدير حق الامر اليقين ولدار الحياة
الاخرة وما كنت بجانب المكان الغربي **تنبيه** احتج الكوفيون
ايضا بان العرب اجازت ان تعطف الشي على نفسه اذا اختلف اللفظان
وان كان الاصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف
والمعطوف عليه ومثاله لك في العطف فالفى قولها كذبا ومينا والحاصل
انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة على
ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة انواع
منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم **فصل**
قوله الغالب على الاسم الى اخره قال اللقاني الغالب يراد به تارة ما منع غيره
من المغلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على امره وتارة
ما هو كثير بالاضافة الى غيره ويعدى بفي كقولك الغالب في الناس الشح ومنه
ما هنا فقوله على الاسم معناه فيها ثم هذا القسم والذي بعده وهو
ما امتنع اضافته يعلمان من مفهوم قول النظم وبعض الاسما يضاف ابدا
فانه يفهم ان بعضها لا يضاف ابدا وتحته قسمان ما لا يضاف اصلا وما
يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام على هذين القسمين مع
انهما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان احدهما هو الغالب
فلله دره ما ادق نظره **قوله** من المقلا الى اخره اشار الى حكمة تكرار المثال
واظهر منه قول اللقاني اشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثاني
الى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زايد **قوله** لملازمة التعريف اي
وضعا فلا يرد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصولة قد يراد بها الجنس
وكذا اسم الاشارة ثم هذا التعليل لا يجري في اسما الشرط والاستفهام
وكان الشارح جعله توطية لقول المصنف كالمضمرات والاشارات

دون

دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن
يرد ان الموصولات كالمضمرات **قوله** كالمضمرات قال اللقاني لم يعتد
بالاضافة في قوله واياه وايا الشواب **قوله** كالكاف حرف خطاب
قال الدنوشري يقدر فيه عايد على المبتدا تقديره فيه انتهى يعني
ان جملة فالكاف الى اخره خبر المبتدا او هو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا
بد من تقديره **قوله** وكغير اي من الموصولات قال اللقاني كرر الكاف
مع غير دون الاشارة تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في
عموم منع الاضافة وكررها مع اسما الشروط والاستفهام تنبيها على
استثنا اي من النوعين ايضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غير وهنا
بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير اي ان كان تعريفها بالصلة
فلو اضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض باي فان اجيب
بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من اخر فغيرها كذلك انتهى
ومر في باب النكرة والمعرفة ما له تعلق بهذا فراجعه ولا يفيد
كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه **قوله** وانما لم تضف هذه
المذكورات لشبهها الى اخره قد اسلف التعليل بقوله لملازمة التعريف فكيف يصح
الحصر فكان ينبغي ان يقول لما مر ولشبهها فان قيل الاول خاص ببعضها بخلاف الثاني
قلنا كان يمكنه التنبيه على ذلك بقوله لما مر في بعضها ولشبه الجميع
بالحرف او نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني انه يقتضي منع اضافة
جميع المبنيات وليس كذلك **قوله** وانما اضيفت اي الى اخره ظاهره ان ايا مطلقا
واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان ايا غير الموصولة لم تشبه الحرف لانها
معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الاضافة بدليل بنايها
وكان الشارح اراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم ان
كلامه لا يفيد الجواب عن ايراد الموصولة على التعليل الاول هذا

Copyright © King Saud University